الأمم المتحدة

E/ECA/COE/38/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 December 2018

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثامن والثلاثون

مراكش، المغرب ٢٠ – ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت *

لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا

لمحة عامة عن أداء التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت مؤخراً في أفريقيا

الأداء العالمي والآثار المترتبة على الاقتصادات الأفريقية

١- من المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الأفريقية بصورة عامة قد نما بمعدل أكثر اعتدالا بلغ حوالي ٣,٢ في المائة في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ (الشكل ١). وبإلقاء نظرة على التوقعات في المستقبل، من المتوقع زيادة الطلب على الصادرات من البلدان الأفريقية، بفضل النمو العالمي القوي نسبيا، وارتفاع أسعار السلع الأساسية. الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع عائدات التصدير، ولا سيما في البلدان المصدرة للسلع الأساسية.

٢- أما على صعيد الاقتصاد العالمي، فعلى الرغم من نموه القوي نسبيا، من المتوقع أن يواجه بعض المخاطر وأوجه عدم اليقين في المدى القصير إلى المتوسط. وتنطوي السياسات الحِمَائية للولايات المتحدة الأمريكية، وما يرتبط بها من أعمال انتقامية من جانب الشركاء التجاريين والتوترات التجارية، على مخاطر نُظُمِية ما لم يؤخذ بمبدأ التعاون في مجال السياسات العامة. حيث يُشحَن جزء كبير من الصادرات الأفريقية إلى الصين، وبالتالي فمن شأن التباطؤ المتوقع للنمو في الصين أن يؤثر سلبا على الأداء التجاري في أفريقيا، الأمر الذي يمكن أن يتفاقم من جراء السياسات الحَمَائية للولايات المتحدة. كما أن البيئة المالية العالمية الناجمة

* E/ECA/COE/38/1/Rev.1

عن تشديد السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة النمو، قد تؤدي إلى ارتفاع تكاليف التمويل في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا. ومن جانب آخر، فإن هبوطاً حاداً في الاقتصاد الصيني، مصحوباً بالتوترات في الشرق الأوسط وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنبا إلى جنب مع التقلبات المرتبطة بأسعار الأسهم في الأسواق المالية وأسعار النفط تطرح بعض المخاطر وأوجه عدم التيقن بالنسبة للنمو في أفريقيا والاقتصاد العالمي.

التطورات الاقتصادية التي حدثت مؤخرا في أفريقيا

٣- شهد النمو الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠١٨ انخفاضا طفيفا مقارنة بعام ٢٠١٧، حيث انخفض من ٣,٤ إلى ٣,٢ في المائة (الشكل ١). وثمة عوامل رئيسية تدعم الاقتصاد منها تزايد الطلب العالمي على السلع الأساسية والزيادة المعتدلة في أسعارها، إلى جانب تواصل الاستثمار في الهياكل الأساسية، وارتفاع أسعار النفط ومعدلات إنتاجه، لا سيما من الحقول الجديدة، وازدهار الاستهلاك الخاص والظروف المناخية المواتية.

الشكل ١

النمو الاقتصادي في أفريقيا والاقتصادات النامية، ٢٠١٥ – ٢٠١٨

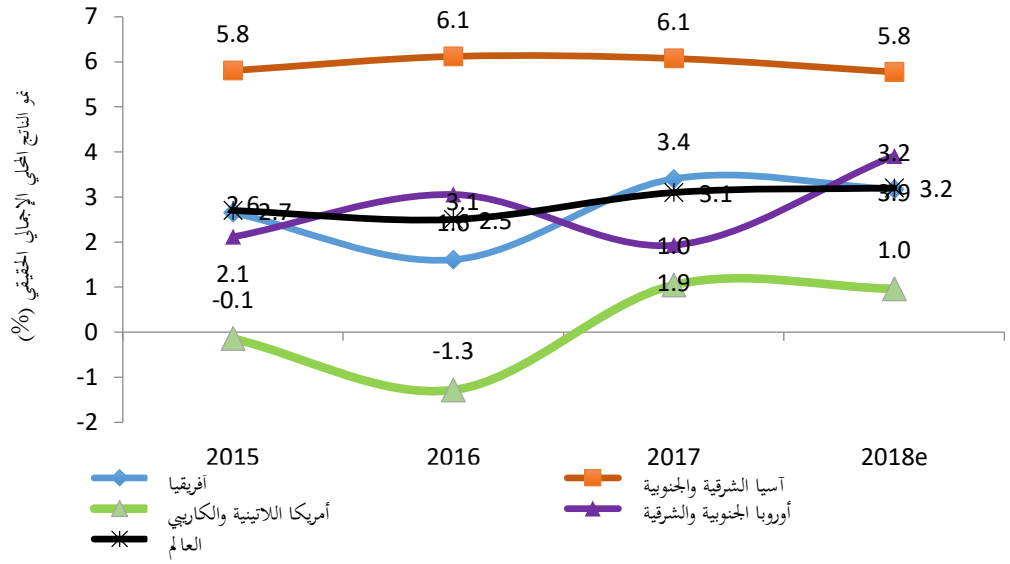

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (يصدر لاحقا).

ملحوظة: e = تقديرات f = تنبؤات.

٤- ونهضت مجددا بعض أكبر الاقتصادات في أفريقيا، مثل أنغولا، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا بفضل الاستهلاك الخاص، إلا أن مستويات نموها الاقتصادي لا تزال منخفضة نسبيا. ولا يزال النمو في البلدان غير الغنية بالموارد، مثل كوت ديفوار، وإثيوبيا، وكينيا، والسنغال قويا، الأمر الذي يُعزى بدرجة كبيرة إلى ارتفاع الاستثمارات العامة، ولا سيما في الهياكل الأساسية.

بيد أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع، البالغ ٣,٢ في المائة، ليس كافيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١ المتمثل في القضاء على الفقر. فأفريقيا بحاجة إلى تسريع معدل النمو بحيث يبلغ ١٠ في المائة أو أكثر في الفترة من الآن وحتى عام ٢٠٣٠ وذلك من خلال زيادة مستوى الاستثمار إلى ما يتراوح بين ٣٠ و٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن رفع مستوى الإنتاجية بدرجة كبيرة. ولا يتجاوز الاستثمار في الوقت الراهن ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تقل بكثير عنها في اقتصادات شرق آسيا والمحيط الهادئ، التي بلغت فيها النسبة حوالي ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٧ (البنك الدولي، ٢٠١٨ ب) كما أن نمو الإنتاجية لا يزال متدنيا مقارنة ببقية بلدان العالم، وهو مستوى يقل عن المستويات المطلوبة لكي تتمكن القارة من تسريع تنويع اقتصادها وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمية. ويجب على البلدان الأفريقية الشروع في إصلاحات من شأنها المساعدة على بناء القدرة على الصمود، وزيادة فرص النمو والشمول والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥- وبناء على ذلك، من المهم ملاحظة أنه على الرغم من الارتفاع الطفيف للنمو في أعقاب هبوط أسعار السلع الأساسية الذي بدأ في منتصف عام ٢٠١٤، الا أن معدلات نمو نصيب الفرد في مناطق أفريقيا دون الإقليمية كانت أقل من معدلات نموها السكاني. ففي عام ٢٠١٧، كانت شمال أفريقيا هي المنطقة دون الإقليمية الوحيدة التي معدل نموها السكاني، ١,٨ في المائة، أقل من نصيب الفرد من النمو في المنطقة دون الإقليمية، البالغ ٤,٨ في المائة. غير أنه إذا استُبعدت ليبيا، فإن معدل النمو في المنطقة دون الإقليمية الذي يبلغ ١,٤ في المائة يضع شمال أفريقيا في نفس مستوى بقية مناطق أفريقيا دون الإقليمية التي يقل فيها معدل النمو الاقتصادي عن معدل النمو السكاني. ويشير ذلك إلى ضرورة أن تعمل البلدان الأفريقية على تعزيز جهودها على صعيد تمويل البرامج التي من شأنها أن تزيد من تعزيز النمو الاقتصادي لاستيعاب النمو السكاني. بيد أن أي جهود تُبذل في هذا الصدد ينبغي أن تقترن بأنشطة تهدف إلى تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال تحسين الإدارة المالية العامة وتوخي الكفاءة في توزيع النفقات. وعلى وجه التحديد، فإن أفريقيا بحاجة على توسيع حيزها المالي من خلال تحسين تعبئة الموارد عبر تعزيز فعالية سياسات الضرائب وإدارتها، وتوسيع القاعدة الضريبية.

استقرار معدلات النمو عبر المناطق دون الإقليمية

٦- باستثناء شرق وغرب أفريقيا، انخفض النمو في المناطق دون الإقليمية في ٢٠١٨ مما ألقى بظلاله على النمو الإجمالي للقارة (الشكل ٢). إلا أن ما يجدر ملاحظته هو أن الأداء الاقتصادي كان متفاوتا باختلاف البلدان. فلا تزال شرق أفريقيا المنطقة دون الإقليمية الأسرع نموا، حيث ارتفع معدل نموها من ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٨، وساعد في ذلك الإنفاق الحكومي على الهياكل الأساسية وزيادة الطلب المحلي. وبالإضافة إلى الزراعة، التي هي المحرك التقليدي للنمو في المنطقة دون الإقليمية، توسع

كذلك القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وخاصة في إثيوبيا، وكينيا، ورواندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي الوقت نفسه، هناك إمكانيات كبيرة للنمو في المنطقة دون الإقليمية يعود الفضل فيها لاستكشافات النفط والغاز، والظروف المناخية المواتية، وتعزيز جهود التكامل الإقليمي لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن المتوقع لقطاع التعدين أن يستمر في دفع عجلة النمو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومدغشقر، ورواندا، وأوغندا.

الشكل ٢

النمو الاقتصادي حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠١٥ – ٢٠١٨

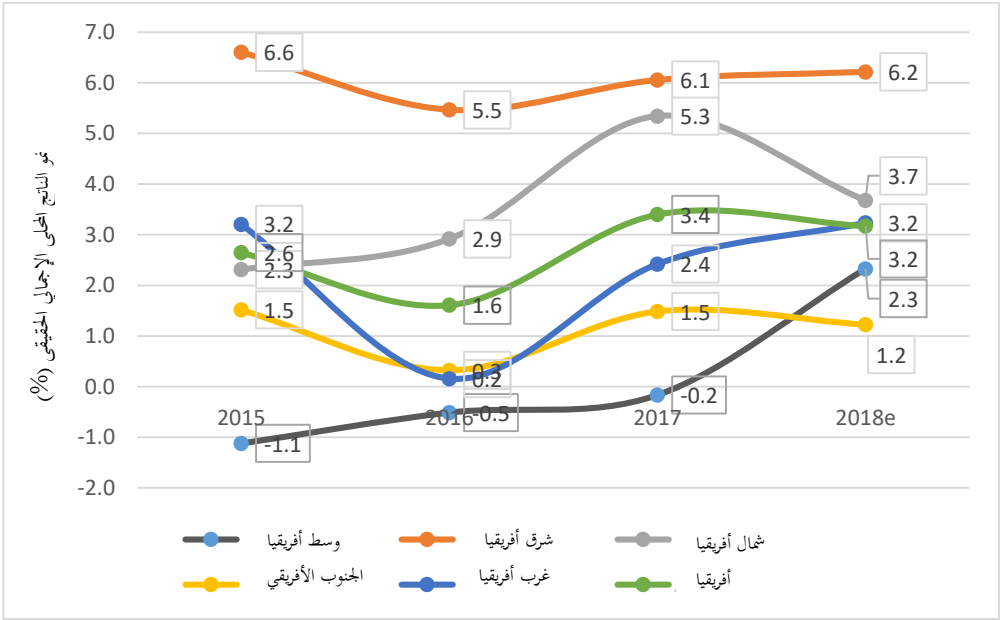

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (يصدر لاحقا).
ملحوظة: e – تقديرات، f – تنبؤات.

٧- وفي غرب أفريقيا، توسع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٨، مقارنة بـ ٢,٤ في المائة في السنة السابقة. وسجلت بلدان المنطقة دون الإقليمية، باستثناء بوركينا فاسو، وغينيا، وغينيا-بيساو، زيادة في معدلات نموها. واستفادت غانا ونيجيريا من الانتعاش في أسعار النفط وزيادة إنتاجه في حين شهدت جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية، باستثناء ليبريا وسيراليون، توسعا في قطاع الخدمات. واستفادت بنن، وكوت ديفوار، وغانا، والنيجر والسنغال من الازدهار النسبي لأسواق المعادن والسلع الزراعية، وزيادة الاستهلاك الخاص والاستثمارات العامة.

٨- أما في الجنوب الأفريقي، فقد شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا معتدلا في عام ٢٠١٨ بحيث بلغ ١,٢ في المائة بعد أن كان ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٧. ومن العوامل الداعمة للاقتصادات الزيادة المعتدلة التي شهدتها أسعار السلع الأساسية، مثل

النحاس والماس، مما أدى إلى تعزيز قطاع التعدين، فضلا عن تحسن إمدادات الطاقة، التي كان لها آثار إيجابية غير مباشرة على قطاعات أخرى. ويتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة دون الإقليمية إلى ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٩ بفضل الارتفاع المتوقع للأسعار العالمية وزيادة الإنتاج الزراعي، بافتراض تحسن الأحوال الجوية. وسجلت بوتسوانا، وملاوي، وموريشيوس، وزامبيا أعلى معدلات للنمو في المنطقة دون الإقليمية بلغت، على التوالي، ٤,٤، و٤,٤، و٣,٧ و٤,١ في المائة.

٩- وفي وسط أفريقيا، انتعشت الاقتصادات في عام ٢٠١٨، بحيث توسعت بمقدار ٢,٣ في المائة بعد أن شهدت ركودا بمعدل ٠,٢ في المائة في عام ٢٠١٦ ثم بقيت على حالها في عام ٢٠١٧. ومن المتوقع لها أن تتوسع، في المتوسط، بنسبة ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٩. ومن العوامل الرئيسية التي تقف وراء هذا النمو التحسن الذي شهدته أسعار النفط واكتشاف حقول جديدة لإنتاج النفط والغاز (الكاميرون، والكونغو وغينيا الاستوائية)؛ إلى جانب الأداء القوي في مجال الأعمال التجارية الزراعية، والصناعات التحويلية وقطاعات الخدمات (الكاميرون، والكونغو وغابون)؛ والتوسع في قطاعي السياحة والبناء (سان تومي وبرينسيبي)؛ واستئناف صادرات الماس في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والآثار غير المباشرة للانتعاش الاقتصادي في نيجيريا (الكاميرون وتشاد). غير أن تدني مستوى التنويع الاقتصادي (الكونغو، وغينيا الاستوائية وغابون) والأحوال الجوية غير المواتية لا تزال تمثل مخاطر رئيسية يمكنها أن تعرقل النمو الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية.

١٠- أما في شمال أفريقيا، فعلى الرغم من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٣ في عام ٢٠١٧ إلى ٣,٧ في عام ٢٠١٨، إلا أن نموه لا يزال قويا، مستندا بصفة رئيسية على التوسع الاقتصادي في مصر – أكبر اقتصادات المنطقة دون الإقليمية – (٥,٨%)، وليبيا (١١,٠ في المائة) والمغرب (٣,٥ في المائة). ويعزى تراجع الاقتصادات في المنطقة دون الإقليمية في المقام الأول إلى انخفاض الاستهلاك الخاص الناجم عن ارتفاع معدلات التضخم في بلدان مثل الجزائر، ومصر والسودان، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي في ليبيا. أما تونس فقد استفادت من نمو السياحة، كما تمكن الاقتصاد، بفضل ارتفاع انتاجية الصناعات التحويلية والقطاعات الصناعية، من النمو بنسبة ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٨ مقارنة بـ ١,٩ في المائة خلال السنة السابقة.

تقليص العجز المالي مع ارتفاع الديون الخارجية.

١١- تشير التقديرات إلى أن العجز المالي في أفريقيا تقلص من ٥,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧ إلى ٥,٠ منه في عام ٢٠١٨ (الشكل ٣). ويمكن أن يعزى ذلك إلى الجهود الجارية لتصحيح الأوضاع المالية العامة في العديد من البلدان، مثل خفض الإعانات، فضلا عن انتعاش أسعار النفط وزيادة إنتاجه (أنغولا، وتشاد، ونيجيريا وغانا)، وتوسيع القاعدة الضريبية والتشغيل الآلي لإدارة الضرائب (الكونغو، وليسوتو، وملاوي

ونيجيريا). وفي البلدان الغنية بالمعادن والبلدان المصدرة للنفط، يمكن ملاحظة حدوث تحسينات هامة حيث جرى تضييق نطاق العجز المالي من ١٢,٢ و١٣,١ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٥,١ و٥ في المائة في عام ٢٠١٨. ومن المتوقع أن يظل الوضع المالي في أفريقيا مستقرا عند ٥ في المائة في عام ٢٠١٩، بسبب الظروف الاقتصادية العالمية الآخذة في التحسن، لا سيما في البلدان المصدرة للسلع الأساسية. غير أن الالتزامات بمواصلة الاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية من المتوقع أن تلقي بثقلها على الاتجاه الإيجابي للعجز المالي في الأجل المتوسط.

١٢- وعلى الرغم من الانخفاض في العجز المالي، فقد زادت الديون العامة زيادة طفيفة بنسبة ٢,١ في المائة (من نسبة ٤٨,٤ التي كانت عليها في عام ٢٠١٧) وكذلك الديون الخارجية بنسبة ١,٩ في (من نسبة ٣٥,٥ في المائة) (الشكل ٤). واستقر إلى حد كبير كلا النوعين من الديون في البلدان المستوردة للنفط، ولكن لا يزال كلاهما مرتفعا نسبيا في البلدان المستوردة للنفط والبلدان الغنية بالمعادن. وتشير التقديرات إلى أن الديون الخارجية بلغت ٤٤,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المستوردة للنفط، و٤٤,٣ في المائة في البلدان الغنية بالمعادن في عام ٢٠١٨، بينما يقدر أن الدين العام بلغ ٦٣,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المستوردة للنفط في عام ٢٠١٨، و٤٧,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الغنية بالمعادن (وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، ٢٠١٨).

١٣- وقد اتخذت معظم الحكومات الأفريقية خطوات لتعزيز إجراءات إدارة الديون. غير أن هذا لم يؤدِ إلى حفز النمو في بلدان مثل أنغولا، وموزامبيق وزامبيا، حيث لا تزال مستويات الديون مرتفعة نسبيا. وفضلا عن ذلك، فإن تشديد السياسات النقدية في معظم الاقتصادات المتقدمة وما يرتبط بذلك من ارتفاع في أسعار الفائدة يثير الشكوك بشأن استدامة ديناميات الديون في بعض هذه البلدان الأفريقية.

الشكل ٣

الأداء المالي في أفريقيا، ٢٠١٥ – ٢٠١٨

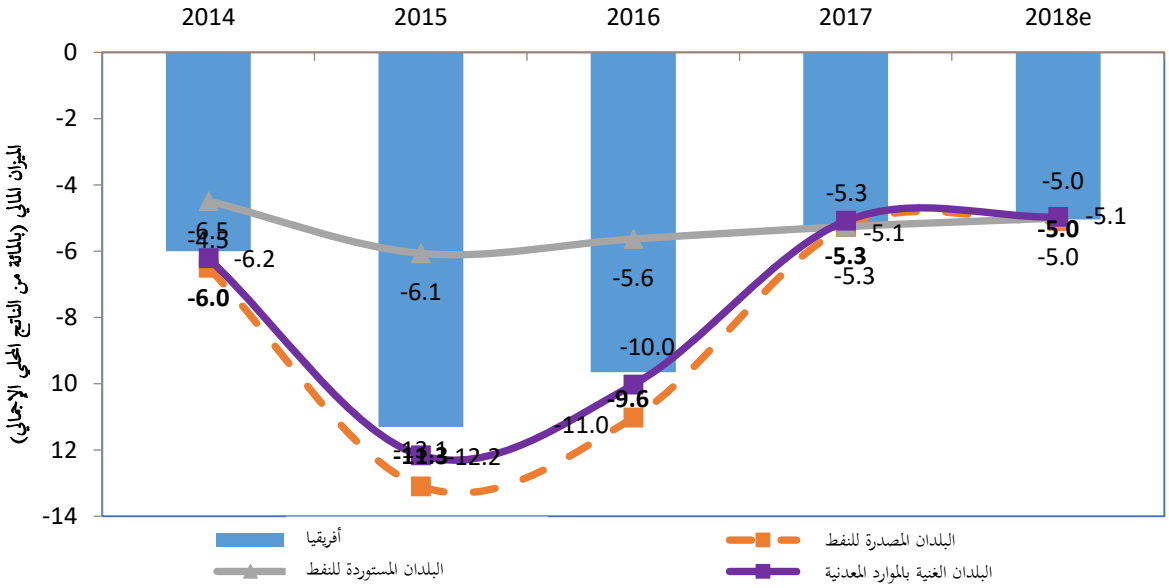

المصدر: حسابات استنادا إلى بيانات أعدتها وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست ، ٢٠١٨.

ملحوظة: e = تقديرات، f = تنبؤات.

١٤ – وبدافع الالتزام بتلبية الأهداف الإنمائية الإقليمية والعالمية، تعكف البلدان على تعزيز جهودها سعيا لسد العجز في الهياكل الأساسية للقارة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٥١ في المائة في عام ٢٠١٨.

١٥– وقد أثارت مستويات الدين القاري مخاوف من الانزلاق نحو حالة العجز عن تحمل الدين. فقد كانت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المسجلة في أكثر من ٢٨ في المائة من البلدان الأفريقية تزيد عن ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٨، وفي بعض البلدان، مثل جيبوتي، وموريتانيا، وموريشيوس، وسيشيل والسودان، تجاوزت هذه النسبة ١٠٠ في المائة. ويتعين على الحكومات الأفريقية التركيز على إدارة الدين، وخاصة فيما يتصل بمصادره وجدولته، بحيث يظل ضمن مستويات تكفل استدامته وتحول دون كبح النمو المنشود. ويستلزم ذلك إعادة توازن إطار السياسة المالية من أجل الحفاظ على تدفقات مستقرة للدخل والنفقات، والحيلولة دون تدهور الوضع المالي للبلدان ومديونيتها.

الشكل ٤

حالة الدين الخارجي لأفريقيا، ٢٠١٥ – ٢٠١٨

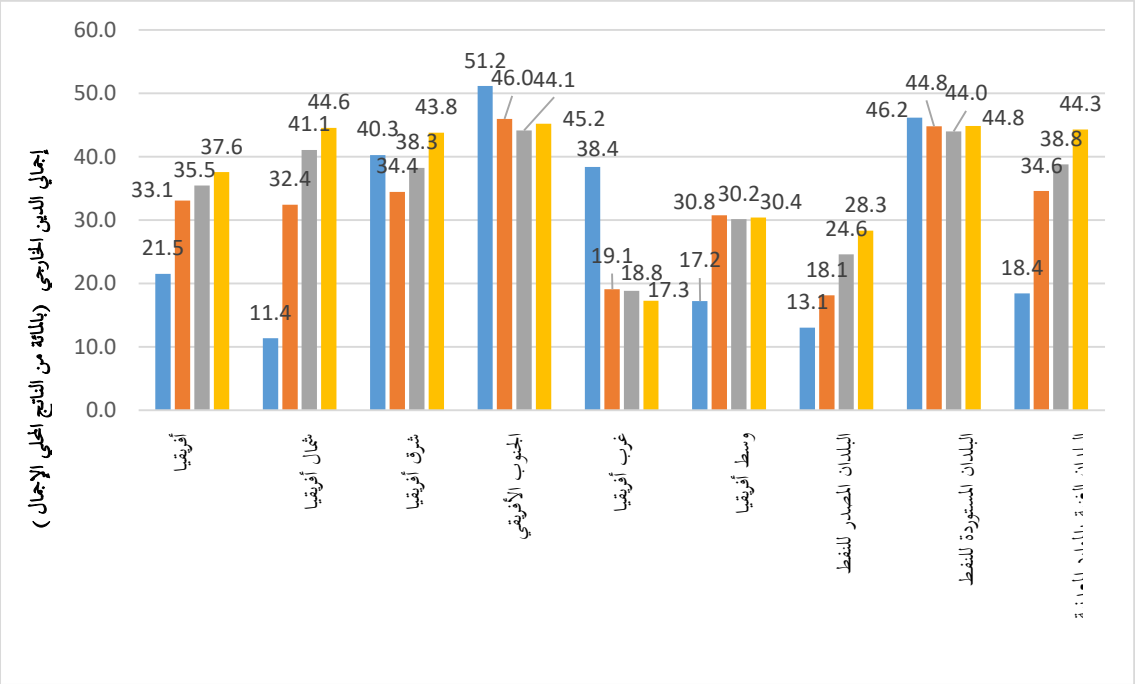

المصدر: حسابات استنادا إلى بيانات أعدتها وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست (٢٠١٨).

ملحوظة: e = تقديرات

انخفاض معدلات التضخم في ظل تشديد السياسات النقدية العالمية

١٦- استمر المنحى التنازلي للتضخم في البلدان الأفريقية حيث انخفض في عام ٢٠١٨ إلى ١١,١ في المائة في المتوسط بعد أن كان معدله ١٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٧، مما يعكس الاستقرار النسبي لأسعار الصرف وانخفاض أسعار المواد الغذائية. وقد فاق هذا الانخفاض إلى حد كبير الآثار المترتبة على زيادة أسعار النفط العالمية، ولا سيما في البلدان المستوردة للنفط. وانخفض التضخم انخفاضا كبيرا في البلدان المصدرة للنفط من معدل قدره ٢٠,٧ في المائة عام ٢٠١٧ إلى ١٥,٤ في المتوسط في عام ٢٠١٨، مستفيدا من انخفاض التضخم في الاقتصادات الكبيرة الثلاثة وهي أنغولا، ونيجيريا وجنوب أفريقيا. ونتيجة لانخفاض التضخم، تمكنت السلطات النقدية من الحفاظ على أسعار السياسة النقدية، في حين تمكنت بعض البلدان، وهي تحديدا كابو فيردي، ومصر، وغانا فضلا عن بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، من تخفيض أسعار الفائدة لديها.

١٧- وبوجه عام، انخفض متوسط معدلات التضخم في البلدان المستوردة للنفط في عام ٢٠١٨. ومع ذلك، فقد ارتفع معدل التضخم في بعضها، مثل ما حدث في إثيوبيا بسبب تخفيض قيمة العملة وزيادة ائتمان القطاع العام، وفي السودان بسبب تفاقم العجز المالي

وتخفيض الدعم، وفي مصر بسبب ارتفاع أسعار النفط المستورد الذي أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية. ومن منظور المناطق دون الإقليمية، شهدت غرب أفريقيا أكبر ارتفاع لمعدلات التضخم، تلتها شمال أفريقيا، حيث أدى ضعف الحصاد في منطقة الساحل إلى ارتفاع أسعار الأغذية وارتفاع أسعار الواردات، الأمر الذي أفضى إلى زيادة تكاليف الإنتاج.

تقليص العجز في الحساب الجاري في ظل تزايد الصادرات من أفريقيا

١٨- استمر عجز الحساب الجاري في الانحسار في عام ٢٠١٨ لكي يبلغ ٣,١ في المائة مقارنة بـ ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٧، مستندا إلى تقلص العجز في الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط والبلدان الغنية بالمعادن. واستفادت هذه البلدان من ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية والإنتاج النفطي. وسجلت أكبر البلدان المصدرة للنفط في القارة وهي أنغولا، ونيجيريا تحسنا في موازين الحسابات الجارية. غير أن بعض البلدان، مثل موريتانيا، وموزامبيق، والنيجر وسيشيل، شهدت تزايدا في عجز الحساب الجاري بسبب زيادة الطلب على الواردات الرأسمالية، وارتفاع أسعار الوقود، ولا سيما في البلدان المستوردة للنفط، وارتفاع أسعار واردات الأغذية وزيادة مدفوعات الفوائد على الديون الحكومية.

١٩- وبعد تباطؤ استمر على مدى أربع سنوات متتالية، شهدت الصادرات من السلع في أفريقيا زيادة في عام ٢٠١٧ بفضل ارتفاع الصادرات على الصعيد العالمي بنسبة ١٠,٦ في المائة، وهي أكبر زيادة منذ عام ٢٠١٢. وزادت الصادرات على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٧، بيد أن نسبة الزيادة بلغت في أفريقيا ١٨,٣ في المائة، وهي الأعلى مقارنة بالأمريكتين، وآسيا وأوروبا.[1] ويُعزى التوسع في الصادرات الأفريقية في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، والاستثمار، والإنفاق الاستهلاكي. ونتيجة لذلك، زادت حصة القارة من إجمالي الصادرات العالمية من ٢,٢ في المائة عام ٢٠١٦ إلى ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٧.

٢٠- وساعدت الزيادة في إيرادات التصدير في استقرار مستوى الاحتياطيات الأجنبية في أفريقيا. فقد ارتفعت الاحتياطيات، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، من نسبة بلغت في المتوسط ٦,٨ في المائة عام ٢٠١٧ إلى ٧,١ عام ٢٠١٨، بفضل النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط. بيد أن الاحتياطيات بقيت، بصورة عامة، دون مستويات ما قبل الهبوط في أسعار السلع الأساسية في عام ٢٠١٤.

لا تزال التجارة بين البلدان الأفريقية أكثر تنوعا وأكثر تصنيعا

٢١- لا تزال السلع الأساسية الأولية والمواد الخام تمثل نصيب الأسد من صادرات البضائع من أفريقيا. وبلغت صادرات الوقود وحدها ٣٩,٤ في المائة من قيمة إجمالي صادرات القارة

[1] المصدر :حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ''الأونكتاد'' (٢٠١٨ ب).

في عام ٢٠١٧. وظلت حصة الصادرات المصنعة من مجموع صادرات أفريقيا مستقرة نسبيا بمرور الزمن. إذ تراوحت بين ٢٤,٣ في عام ١٩٩٦ و٢٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٦ قبل أن تنخفض بشكل طفيف إلى ٢٣,٩ في عام ٢٠١٧ (الشكل ٥ أ). وخلال الفترة ٢٠١٥ – ٢٠١٧، كانت أكثر البلدان الأفريقية تفوقا، في المتوسط، من حيث حجم الصادرات إلى بقية أنحاء العالم جنوب أفريقيا، ونيجيريا والجزائر. وفي المقابل، فإن واردات البضائع إلى أفريقيا ترسم صورة مختلفة تماما، حيث بلغت واردات السلع المصنعة ٦٦ في المائة من مجموع الواردات من السلع في عام ٢٠١٧، ومعظم هذه السلع مستوردة من أنحاء العالم الأخرى، بخلاف أفريقيا (الشكل ٥-ب). وما هذا إلا انعكاس للضعف النسبي للقاعدة التكنولوجية في القارة، ولانخفاض الإنتاجية، واستمرار الاعتماد على الشركاء الخارجيين للوفاء بالاحتياجات الصناعية.

الشكل ٥

صادرات أفريقيا ووارداتها من البضائع ٢٠١٥ – ٢٠١٧

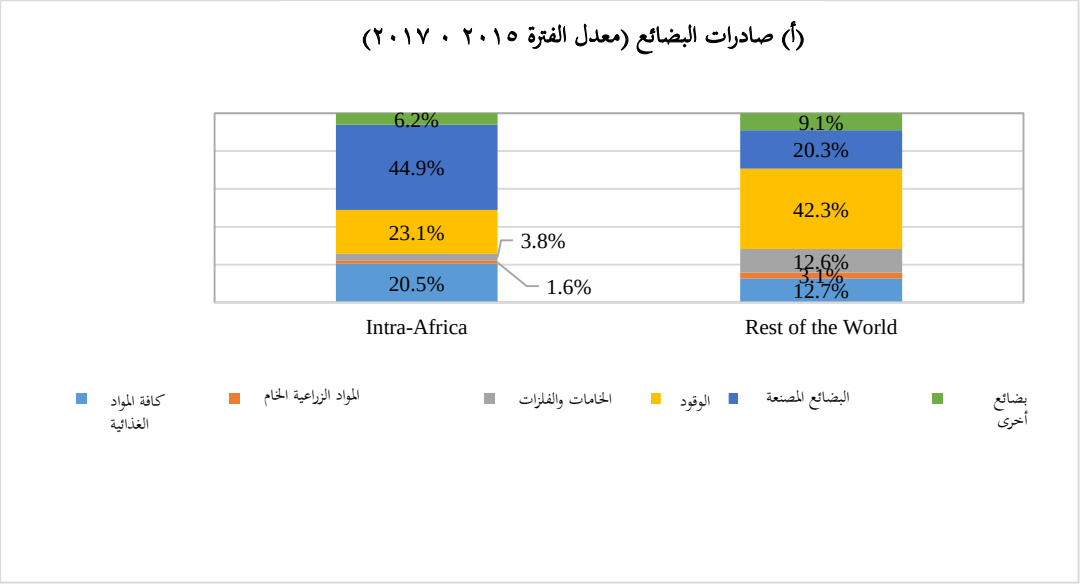

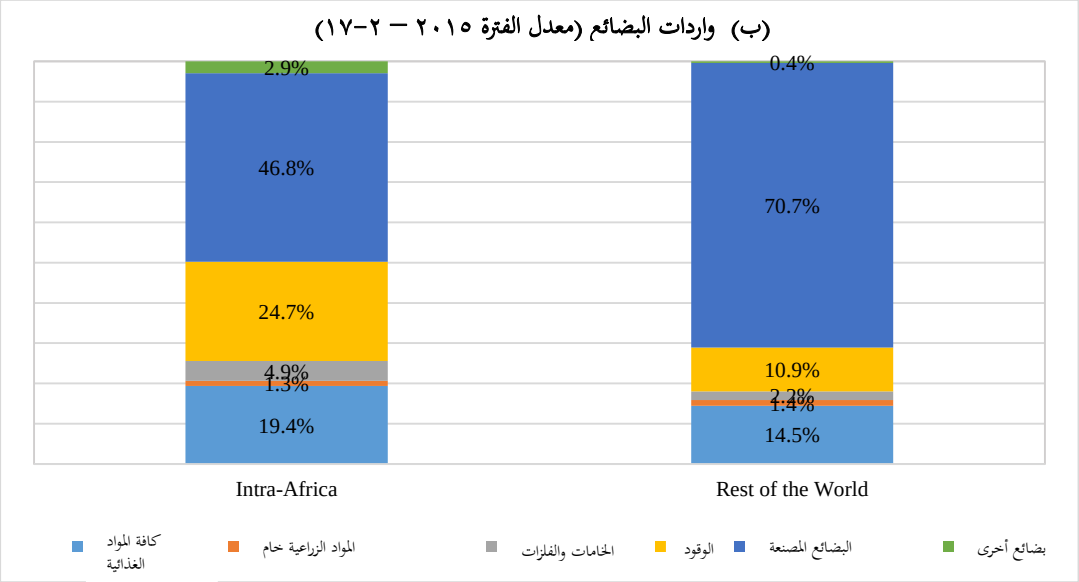

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة. الأونكتاد (٢٠١٨. ب).

٢٢- وفيما يتعلق بالتجارة بين البلدان الأفريقية، من المهم الإشارة إلى أن ثلاثة أرباع الصادرات الأفريقية إلى شركاء تجاريين أفريقيين تتركز في ١٣ بلدا أفريقيا فقط، وتبلغ حصة جنوب أفريقيا وحدها ٤٥ في المائة من هذه النسبة. وخلال الفترة ٢٠١٥ – ٢٠١٧، احتلت جنوب أفريقيا المرتبة الأولى من حيث الصادرات إلى الاقتصادات الأفريقية الأخرى، وتمثلت صادراتها في المواد الغذائية بنسبة ٢٨,٩ في المائة، والخامات والمعادن بنسبة ٢٥,٤، في المائة وآلات النقل ومعداته بنسبة ٦٠,٢ في المائة . وكانت إسواتيني المصدر الرئيسي للمواد الخام الزراعية، حيث بلغت نسبة صادراتها في المتوسط ٢٠,١ في المائة من مجموع الصادرات في هذا القطاع، بينما كانت نيجيريا المصدر الرئيسي للوقود، حيث بلغ مجموع صادراتها في المتوسط ٣٠,٧ في المائة.

٢٣- وعند النظر إلى الواردات من الشركاء الأفريقيين، فإن الصورة تصبح نسبيا أقل تشوها، إذ أن ١٩ بلدا أفريقيا تتلقى ثلاثة أرباع الواردات من البلدان الأفريقية. وكما هو الحال بالنسبة للصادرات، حازت جنوب أفريقيا هنا أيضا على الحصة الأكبر، غير أن هيمنتها على صعيد الواردات فيما بين البلدان الأفريقية أقل بكثير. فخلال الفترة ٢٠١٥ – ٢٠١٧، كانت جنوب أفريقيا، في المتوسط، أكبر مستوردي المواد الغذائية، والمواد الخام الزراعية والوقود من البلدان الأفريقية الأخرى، في حين كانت زامبيا أكبر مستورد للخامات والفلزات، وناميبيا المستورد الأول لآلات النقل ومعداته.

٢٤- وارتفعت صادرات الخدمات فيما بين البلدان الأفريقية من ٩٥,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٦ إلى ١٠٩,١ بليون دولار في عام ٢٠١٧، حيث هيمنت على الصادرات خدمات السفر بنسبة ٤٤,٤ والنقل بنسبة ٢٨,٣ في المائة والخدمات التجارية الأخرى بنسبة ١٤,٤

في المائة من إجمالي صادرات الخدمات في القارة في عام ٢٠١٧. وهذا الواقع يؤيد الدعوة إلى اتباع سياسات تجارية تهدف إلى تعزيز أداء قطاع الخدمات، وبخاصة الخدمات الحديثة، التي ثبت أن لها تأثيرا كبيرا على الإنتاجية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. ومن الضروري إيجاد الأطر التنظيمية اللازمة للقطاعات الفرعية للخدمات التي تشكل نسبة أكبر من صادرات القطاع، مثل السفر، والنقل، سعيا لتعزيز الأداء والإنتاجية لتلك القطاعات من خلال الالتزام بمنافسة أكبر وأكثر انصافاً.

إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

٢٥- بالنظر إلى خصائص التجارة في أفريقيا التي نوقشت في الفقرات السابقة والسياق العالمي الحالي الذي يكتنفه الغموض، فإن تعميق التكامل الإقليمي في أفريقيا يزداد أهمية يوما بعد يوم. ويشير التحليل التجريبي الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمكن أن يساعد على تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية ومحتواها الصناعي، مما يسهم إسهاما كبيرا في عملية التحول والتنمية في أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٥). ومن المتوقع لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تخفف كذلك من هيمنة أكبر اقتصادات أفريقيا على سوق التبادلات فيما بين البلدان الأفريقية. بل إن تحليل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يبين أن جميع البلدان يمكن أن تستفيد من التوسع التجاري بعد إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية فيما بين بلدان القارة، وأنه من المرجح أن تجني أقل البلدان نموا نسبيا أكبر قدر من الفوائد، ولا سيما فيما يتعلق بتوسيع الصادرات الصناعية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٨).

٢٦- وتجدر الإشارة إلى أن ظهور الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى التي يجري التفاوض بشأنها في غياب أفريقيا يمكن أن يؤثر سلبا على الأداء التجاري في القارة. ومن الأمثلة على تلك الاتفاقات الاتفاق الشامل والمرحلي من أجل شراكة المحيط الهادئ، الذي جرى التوقيع عليه في ٨ آذار/مارس ٢٠١٨ في سانتياغو، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، التي من المتوقع أن يجري التوقيع عليها في القريب العاجل. وفي هذا السياق، يمكن أن يُنظر إلى إصلاحات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية — التي تسيطر عليها أفريقيا سيطرة كاملة — على أنها أدوات قوية يمكن أن تساعد على التخفيف من الآثار السلبية التي قد تترتب على الاقتصادات الأفريقية جراء الصدمات الخارجية. ويمكن لها أيضا أن تسهم في تعزيز الأداء التجاري في القارة من خلال تحسين قدرة الاقتصادات الأفريقية على المنافسة، وإتاحة سبل تنمية وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية التي يمكن أن تساعد البلدان الأفريقية على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

استمرار هبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا

٢٧- واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا هبوطها في عام ٢٠١٧، حيث انخفضت بنسبة ٢١,٥ في المائة، في حين انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد

العالمي بنسبة ٢٣,٤ في المائة. ويتجلى هذا المنحى السلبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي أكثر ما يتجلى في التدفقات الموجهة إلى الاقتصادات الصناعية، التي هبطت بنسبة ٣٧ في المائة. وبفضل تسارع وتيرة جهود التكامل الإقليمي، من المتوقع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا أن تكون قد ارتفعت بنسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٨ لكي تبلغ ٥٠ بليون دولار، ما يعزى في الغالب إلى الانتعاش المتوقع في أسعار السلع الأساسية والاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية (الأونكتاد، ٢٠١٨-أ) وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أفريقيا بنسبة ٨ في المائة لتصل إلى ١٢,١ بليون دولار، تلقتها البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وكانت جنوب أفريقيا أكبر مصدر لتدفقات الاستثمار إلى الخارج، تلتها نيجيريا ثم المغرب.

التنبؤات والتوقعات المتوسطة المدى لأفريقيا

٢٨- من المتوقع للنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا أن يرتفع بشكل طفيف من ٣,٢ في عام ٢٠١٨ إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٩ ثم إلى ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٢٠ (الشكل ٦) ومن المتوخى أن يكون المحرك الرئيسي لهذا التوسع هو الزيادة المستمرة في الاستهلاك الخاص، والتنامي المطرد للاستثمار العام، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتواصل استكشاف النفط وإنتاجه والظروف المناخية المواتية المتوقعة. وباستثناء شمال أفريقيا، يتوقع للمناطق دون الإقليمية في أفريقيا أن تشهد نموا إيجابيا لناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

الشكل ٦

آفاق النمو في أفريقيا حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠١٦ – ٢٠٢٠

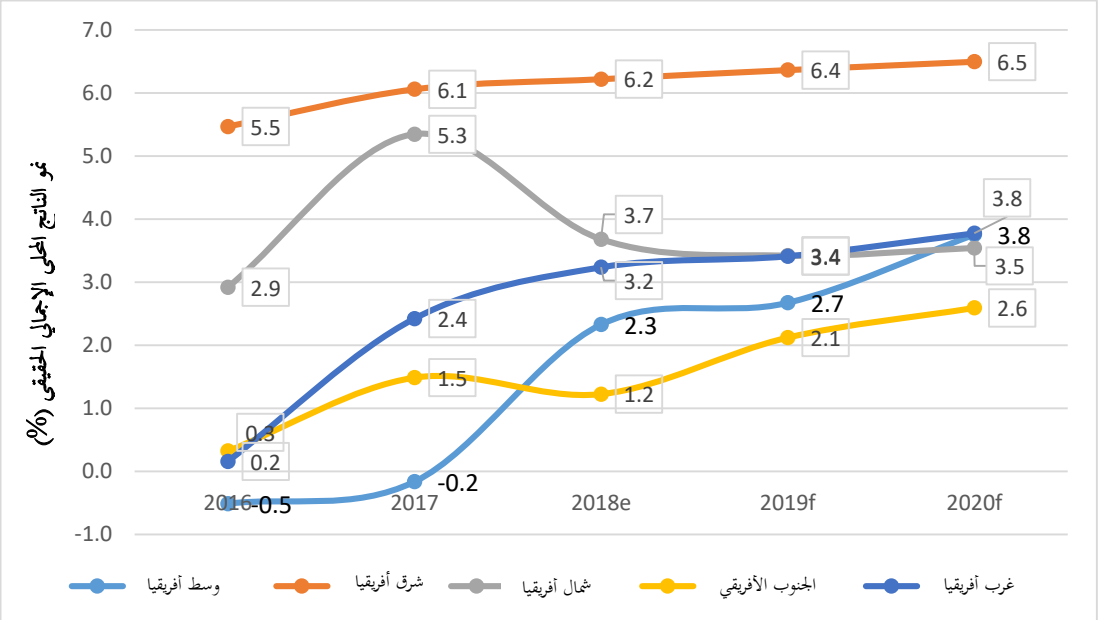

المصدر: استنادا إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (٢٠١٩).

ملحوظة: e = تقديرات

٢٩- ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معظم الاقتصادات الأفريقية قد تواجه مخاطر الانخفاض بسبب تشديد السياسات النقدية والحِمَائية في الاقتصادات المتقدمة، والصدمات المتصلة بالطقس، لاسيما في الاقتصادات المعتمدة على الزراعة، والتهديدات التي يطرحها الإرهاب والنزاعات، وارتفاع مخاطر العجز عن تحمل الديون، مما قد يعرقل آفاق النمو في بعض البلدان. ولكي تحافظ البلدان الأفريقية على زخم النمو فهي بحاجة إلى تعزيز قدرتها على الصمود عن طريق إيجاد التوليفة المناسبة التي تجمع بين السياسات المالية، والنقدية وسياسات أسعار الصرف والسياسات التَّحوطية.

التطورات الاجتماعية التي حدثت مؤخرا في أفريقيا

٣٠- لا تزال أفريقيا تواصل تقدمها في الحد من الفقر، وإن بوتيرة بطيئة. فقد انخفضت نسبة الفقر من ٥٤,٣ في عام ١٩٩٠ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٦ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٧-أ؛ مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٨). بيد أن مستوى الحد من الفقر لم يواكب النمو السكاني. وعلى الرغم من تحسن نسب الفقر، إلا أن عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع لا يزال ثابتا عند حوالي ٣٩٠ مليون نسمة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٧-أ). وتمثل فجوة الفقر البالغة ١٥،٢ في المائة، مقارنة بـ ٨,٨ في المائة على الصعيد العالمي، إحدى أهم الخصائص التي يتسم بها الفقر في أفريقيا.[٢] وهذا ما يفسر جزئيا تباطؤ انخفاض معدلات الفقر في القارة ويسهم في التفاوتات المرتبطة بالدخل كما تتجلى في التفاوت في فرص الحصول على الخدمات العامة، ولا سيما الخدمات الصحية.

٣١- والتفاوت في الدخل مرتفع نسبيا، إذ يبلغ ٠,٤٤، مقيسا بمعامل جيني، رغم أنه آخذ في الانخفاض. بيد أن تسعة من البلدان التي ارتفع فيها معامل جيني خلال الفترة ١٩٩٣ – ٢٠٠٨ تقع في الجنوب الأفريقي (كورنيا، ٢٠١٦). وخلال تلك الفترة، انخفضت مستويات التفاوت في سبعة من بلدان غرب أفريقيا الاثني عشر، في حين حدث انخفاض بطيء في بعض بلدان شرق أفريقيا.

٣٢- وتجاوزت معدلات البطالة نسبة ٧ في المائة بقليل في عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن تظل هذه المعدلات ثابتة حتى عام ٢٠١٩، إذ ان البلدان تعمل على تكثيف الجهود الرامية إلى تنويع اقتصاداتها. ومع ذلك، انخفضت نسبة سكان أفريقيا (باستثناء شمال أفريقيا)

[٢] تمثل فجوة الفقر وسيلة لقياس مدى انخفاض مستوى المعيشة في بلد أو منطقة ما عن خط الفقر . ويعبر عن هذه الفجوة كنسبة من خط الفقر وتمثل متوسط المسافة التي تفصل جميع الفقراء عن خط الفقر.

المصنفين كعاملين فقراء للغاية (أي الذين يقل دخلهم عن ١,٩٠ دولار في اليوم) من ٥٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ باستثناء شمال أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٧- أ)، ومن المتوقع لهذه النسبة أن تستمر في الانخفاض في عام ٢٠١٩ لتصل إلى ٣٠,٤ في المائة (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٨).

٣٣- ومعظم العاملين الفقراء في القارة يعملون في القطاع غير الرسمي، الذي يتسم بانخفاض الإنتاجية وتدني الدخل. غير أنه، بالنظر إلى طبيعة هذا القطاع، يصعب تقدير الأعداد الفعلية للأشخاص العاملين فيه. فالبيانات المتاحة المحدودة تشير إلى أن ٥٣ في المائة من العمالة غير الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و٣١ في المائة من العمالة في شمال أفريقيا (زولو، أسيفا وسينها، ٢٠١٦) تعمل في القطاع غير الرسمي. وتشير البيانات إلى أن المرأة ممثلة تمثيلا غير متناسب في العمالة غير الرسمية، بنسبة تبلغ ٧٤ في المائة.[٣] وغالبا ما تعمل النساء في ظروف بالغة الصعوبة تتسم، على سبيل المثال، بتدني الأجور وانعدام سبل الحصول على خدمات الحماية الاجتماعية.

التفاوت بين الجنسين والتمييز ضد المرأة

٣٤- أحرزت أفريقيا تقدما مطردا صوب تحقيق المساواة بين الجنسين في قيادة الشأن العام، ولا سيما على صعيد عضوية مجالس الوزراء وأعضاء البرلمان، ولكن من الضروري بذل المزيد من الجهود في هذا المجال من أجل إحداث فارق ملموس في الحد من الفوارق بين الجنسين. ويشير تقرير صدر مؤخرا عن المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أنه إذا استمر الحال بالمعدل الحالي، "فسوف يستغرق الأمر أكثر من قرن لسد الفجوة بين المرأة والرجل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أما منطقة شمال أفريقيا، فهي في وضع أسوأ" (المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٨).

٣٥- وفيما يتعلق بالصحة، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا بنسبة ٥٨ في المائة، من ١٤٨,٢ وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٦٢,٨ وفاة في عام ٢٠١٧. وكانت وتيرة التقدم المحرز في الحد من وفيات الأطفال دون سن الخامسة هي الأسرع في أفريقيا مقارنة ببقية مناطق العالم (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٨). وقد حققت ثمانية بلدان هي الجزائر، وكابو فيردي، وتونس، وموريشيوس، ومصر، والمغرب، وليبيا وسيشيل، بالفعل هدف التنمية المستدامة الخاص بوفيات الأطفال دون سن الخامسة المتمثل في بلوغ أقل ٢٥ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي. وعلى الرغم من هذا التقدم الملحوظ، فإن أفريقيا ككل لديها أعلى نسبة لوفيات الأطفال دون سن الخامسة على الصعيد العالمي. ولوحظ إحراز تقدم مماثل في معدل الوفيات النفاسية، التي تراجعت في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٣٥ في المائة، من ٨٤٦ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٤٦ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠مولود حي في عام ٢٠١٥. بيد أن هذا الرقم لا

[٣] انظر http://www.unwomen.org/en/what-we-do/economic-empowerment/facts-and-figures.

يزال يعادل ٢,٥ أضعاف المتوسط العالمي البالغ ٢١٦ حالة وفاة، لكل ١٠٠ ألف مولود حي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٢٠١٧- ب).

٣٦- ولا تزال التباينات الصارخة بين الجنسين في قطاع التوظيف تشكل شاغلا بالغ الأهمية. ففي عام ٢٠٠٠، مثلت النساء ٥٤,٨ في المائة من بين مجموع العاملين الفقراء للغاية في مقابل ٥١,٣ للرجال، مما يشكل فجوة بين الجنسين مقدارها ٣,٥ في المائة، على الرغم من أن هذه النسبة انخفضت قليلا في عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٣ في المائة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٧-أ).

٣٧- وبإمعان النظر في أوجه التفاوت بين الجنسين في قطاعات العمل، يتضح وجود تمييز وظيفي كبير. حيث لا تزال عمالة المرأة تتركز في القطاعات ذات الاحتياجات المتدنية من المهارات التقنية، مثل تجارة الجملة والتجزئة، التي تمثل النساء فيها حوالي ٦٠ في المائة من العاملين (الشكل ٧) وتزاول غالبية النساء زراعة الكفاف. وعلى هذا الأساس هناك فجوة بين الجنسين في الأجور، حيث تتقاضى المرأة، التي تؤدي نفس العمل وعلى نفس المستوى الوظيفي، ما بين ٧٥ و٨٥ في المائة مما يتقاضاه الرجل (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٧ - ج).

الشكل ٧

أوجه التمييز الوظيفي بين الجنيسين

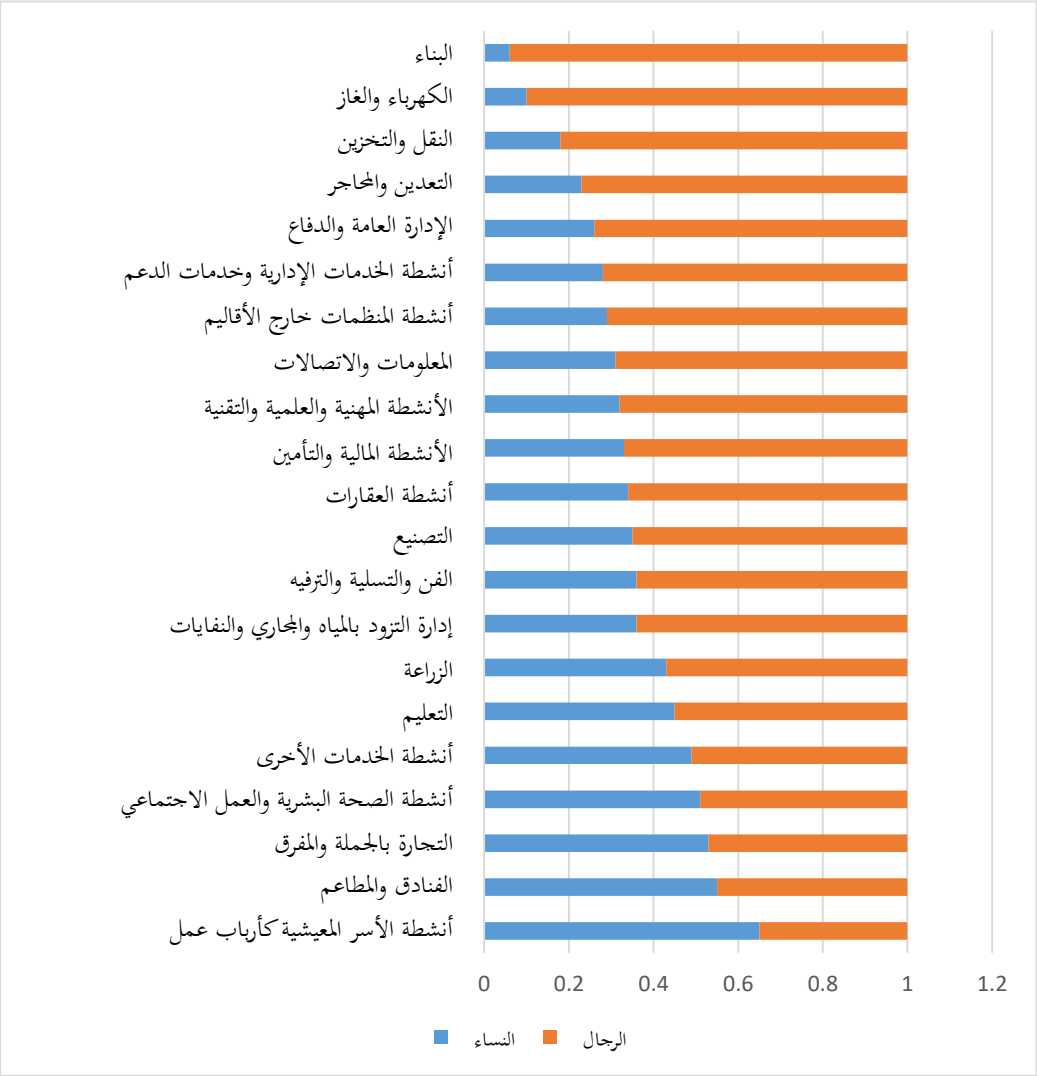

المصدر: منظمة العمل الدولية (٢٠١٨).

ملاحظة: تستند الحسابات إلى بيانات ٢٢ بلدا أفريقيا.

٣٨- وتتكبد القارة، جراء استمرار التفاوت بين الجنسين والتمييز ضد المرأة، تكلفة عالية على صعيد الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى أن ذلك يشكل عائقاً في وجه التنمية. ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التكلفة المرتبطة بالتفاوت بين الجنسين تبلغ، في المتوسط، ٩٥ بليون دولار في السنة، وأنها بلغت في عام ٢٠١٤ أعلى مستوى لها، وهو ١٠٤ بليون دولار. ويمثل هذا نحو ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦). ومما لا شك فيه أن التفاوت بين الجنسين سيعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق معدل النمو المطلوب لكي تتمكن أفريقيا من التصدي بكفاءة للنمو السكاني.

٣٩- وقد شهدت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية زيادة كبيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ارتفع عدد الطلاب إلى أكثر من الضعف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٢، ٦٢ مليون طفل إلى ١٤٩ مليون طفل. وتحسن مستوى تعميم الالتحاق بدورات التعليم الابتدائي، حيث ألغت ١٥ بلدا الرسوم المدرسية منذ عام ٢٠٠٩، مما أتاح للمزيد من الأطفال فرصة الالتحاق بالمدرسة الابتدائية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه لا يزال يتعين على الطلاب تحمل تكاليف غير مباشرة، من قبيل تكاليف النقل والمواد التعليمية (اليونسكو، ٢٠١٥) وقد جرى كذلك إلى حد كبير سد الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي في أفريقيا، ففيما يخص معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، بلغت نسبة الإناث إلى الذكور ٩٢ في المائة، على الرغم من أن المعدلات تتفاوت من بلد إلى آخر (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٧ -أ). إلا أن الفجوة بين الجنسين فيما يخص معدل إتمام التعليم الابتدائي لا تزال واسعة، إذ تبلغ نسبة الإتمام ٩,٦ في المائة بالنسبة للنساء و٢٠,٨ في المائة بالنسبة للرجال، إلى جانب أن هذه الفجوة تتسع كلما ارتفع مستوى التعليم.[٤]

السياسة المالية، والتنمية الاجتماعية والتفاوت

٤٠- تشير دراسة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (تصدر لاحقا) إلى أن إنفاق الحكومات الأفريقية على الصحة والتعليم ينطوي على أثر إيجابي كبير على الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد. ولتسريع النمو، يتعين على الحكومات زيادة الأموال التي توفرها للخدمات الصحية والتعليمية، حيث أن المستويات الحالية للنفقات المخصصة لهذه القطاعات أقل مما هي عليه لدى نظرائها في البلدان النامية. وفي الوقت الراهن، تبلغ نسبة الميزانيات الحكومية التي تُنفق على الصحة في المتوسط حوالي ١٠ في المائة في أفريقيا، أي أقل من نسبة الـ ١٥ في المائة المقررة بموجب إعلان أبوجا. ومن ناحية أخرى، فإن الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من مجموع الإنفاق الحكومي يبلغ في المتوسط حوالي ١٤ في المائة، وهو أقل أيضاً من نسبة الـ ٢٠ في المائة المستهدفة.[٥] وفي الوقت الذي تسعى فيه الحكومات إلى زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم، ينبغي لها أيضا التأكد من تحسين كفاءة الإنفاق بما يتيح زيادة فرص الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وتحسين نوعية هذه الخدمات.

٤١- وقد زاد الإنفاق العام على التعليم والصحة على الرغم من أن الأنصبة المخصصة لتحسين النتائج الإجمالية لم تكن شاملة لكافة الجوانب المعنية. ويمكن تحسين المكاسب الإجمالية في أفريقيا وكفالة استدامتها إذا اتخذت الدول الأعضاء المزيد من السبل المبتكرة في جهودها لتعبئة الإيرادات الضريبية واستخدامها بكفاءة في تمويل الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة. بيد أن تدابير تقاسم التكاليف (مع الأسر المعيشية) للتعليم والخدمات الصحية

[٤] جرى حساب المتوسط غير المرجح استنادا إلى الاستقصاءات الديمغرافية والصحية المستقاة من ٣٤ بلدا أفريقيا على مدى الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٥ المنقولة عن الموقع https://www.statcompiler.com/en/index.html.

[٥] جرى حساب الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم كنسبة من مجموع النفقات الحكومية من خلال حوسبة المتوسطات غير المرجحة استنادا إلى البنك الدولي (٢٠١٨ -ج) للفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٥.

أدت إلى تفاقم التفاوت في فرص الحصول على الخدمات العامة وأسهمت في إبطاء وتيرة تقليص حدة الفقر.

٤٢- والعلاقة بين النمو والنتائج الاجتماعية في أفريقيا هي محصلة لانخفاض الاستثمار الاجتماعي في التعليم والصحة مقارنة بالمناطق الأخرى. فعلى سبيل المثال، هناك ارتباط سلبي بين معدلات الوفيات النِّفَاسية والناتج المحلي الإجمالي للفرد يبلغ ٠,٤٢ في أفريقيا مقارنة بـ ٠,٦١ على الصعيد العالمي، في حين بلغ ارتباط التغطية الصحية بالناتج المحلي الإجمالي للفرد ٠,٣٢ في أفريقيا و٠,٥٨ عالميا (مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٨).[٦]

٤٣- وتكتسي الأبعاد الجنسانية أهمية بالغة في السياسات المالية العامة لارتباطها بالتفاوت بين الجنسين في النشاط الاقتصادي (العمالة) وينعكس أثر ذلك على تعبئة الموارد (الإيرادات)، مثل الضرائب المباشرة (الدخل والثروة) والضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة الاستهلاك والممتلكات وضريبة التجارة. وغالبا ما تتعرض النساء لضريبة مفرطة تتجاوز الحد المقرر نظرا للأسباب التالية: (أ) عبء العمل المنزلي غير مدفوع الأجر الذي تؤديه النساء لا يقدر حق قدره وهو بالتالي غير خاضع للضريبة (نظريا)؛ و (ب) النساء العاملات في القطاع الرسمي في كثير من الأحيان ليس بمقدورهن المطالبة باستحقاقات المعالين، بالنظر إلى أن أطفالهن يجري تسجيلهم كمعالين تحت رعاية أزواجهن. ونتيجة لذلك، يتعين عليهن دفع المزيد من الضرائب. كما أن آثار الإنفاق العام المترتبة على النساء تختلف عن آثاره المترتبة على الرجال، الأمر الذي يؤثر في نهاية المطاف على التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية بالقارة.

التحضر والإيرادات الضريبية من أجل التنمية المستدامة

٤٤- يعيش ٤٣ في المائة من سكان أفريقيا في المناطق الحضرية. وبحلول عام ٢٠٣٥، سيعيش أكثر من ٥٠ في المائة من سكان القارة في المناطق الحضرية، الأمر الذي ستكون له آثار اجتماعية واقتصادية عميقة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٧- أ). وهذا التزايد في عدد سكان المناطق الحضرية، وخاصة من بين أفراد الطبقة الوسطى المتنامية، يتيح فرصا هائلة للاستثمار، والإنتاج والاستهلاك. وكما هو الحال في معظم بلدان العالم، فإن مستويات المعيشة في المناطق الحضرية للبلدان الأفريقية أعلى مقارنة بالمناطق الريفية، من حيث الدخل والحصول على الخدمات. وتتباين الفوارق تباينا كبيرا باختلاف البلدان، ولكن الاتجاه العام يُظهر اختلالا في التوازن لمصلحة المناطق الحضرية. والأهم من ذلك، هو أن معدلات الأجور للعمالة الرسمية وغير الرسمية تُظهر تحيزا للمناطق الحضرية، إلا أن الفوارق تتفاوت تفاوتا كبيرا بين البلدان. ويسهم توفر الدخل الأعلى في المناطق الحضرية في الجهود الهادفة إلى تحسين

[٦] التغطية الصحية تعني النسبة الفعلية لاستفادة السكان من الخدمات الصحية.

فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، مثل خدمات الصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٢).

٤٥- وبنفس القدر من الأهمية، فإن تحقيق نتائج أفضل للرفاه في المناطق الحضرية يعكس تزايد الأنشطة الاقتصادية، التي لها تأثير قوي على تعبئة الموارد المحلية. فالمدن الأفريقية التي تشكل مراكز للنشاط الاقتصادي يمكن أن تسهم بشكل فعال في الإيرادات الضريبية من خلال طائفة واسعة من أدوات التمويل المبتكرة.

٤٦- وقد اقترن الاتجاه نحو التوسع الحضري في أفريقيا بتنامي طبقة المستهلكين في المناطق الحضرية للقارة. ويوفر ارتفاع دخل الأسر المعيشية، وخاصة في المدن، قاعدة عريضة لزيادة الإيرادات عن طريق الاستهلاك والضرائب العقارية لتمويل التنمية المستدامة.

٤٧- وبموازاة موجة التحضر السريع التي تجتاح أفريقيا، سوف تضطلع المدن بدور حاسم في الدفع قدما بمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وتسهم المدن في أفريقيا، في المتوسط، بحوالي ٥٥ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٧ - أ)، وذلك أساساً من خلال الاستثمار وتوسع قطاع البناء، والتعدين، والكهرباء وقطاع الخدمات. وفي بعض المناطق الأفريقية، مثل غوتينغ (جنوب أفريقيا)، وبعض المدن، مثل القاهرة ولاغوس، يتيح الانتقال من الأرياف إلى المدن تحقيق نمو في الإنتاجية يتراوح ما بين ٢٠ إلى ٥٠ في المائة.

٤٨- ومع تزايد حدة التحضر في بلد ما، وخاصة إذا ارتفعت مستويات الدخل، تزداد أهمية الأراضي في تمويل التنمية المستدامة (موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٦). ففي أفريقيا، على وجه التحديد، يمكن توليد مزيد من الإيرادات عن طريق زيادة الضرائب الناتجة عن كون المدن في القارة تعتمد إلى حد كبير على استخدام الأراضي والأنشطة المتصلة بها. وقد أصبح تحصيل قيمة الأراضي أداة تمويلية قد تتيح توفير الحيز المالي اللازم على الصعيدين المحلي والوطني (فريق البحث الخاص بالنمو الاقتصادي للصين، ٢٠١١). ويمكن لأفريقيا، إذا اقتدت بقصة نجاح نموذج التمويل المتعلق بمنطقة شينزين الاقتصادية الخاصة بالصين، أن تسخر المدن وتستفيد منها بصورة مثمرة لتحصيل الإيرادات من خلال استخدام الامتيازات العقارية، ورسوم الاستخدام، وإصدار سندات الشركات والأسواق الرأسمالية المحلية.

٤٩- وتتمتع المدن كذلك بخاصية وجود تجمعات للأنشطة الاقتصادية، مثل وجود أسواق التصدير وأسواق رأس المال، وأسواق الأوراق المالية والأسواق المالية وأسواق السلع. وهذه العوامل تعزز الإمكانات الإنتاجية للمدن وتجعل المراكز الحضرية ''محركات للنمو والتنمية''، مما يؤدي، بدوره، إلى توسيع القاعدة الضريبية. وبناء على ذلك، يجب على السلطات أن تغتنم الفرصة التي يتيحها التحول الحضري السريع في أفريقيا للاستفادة من التوسع الحضري بوصفه أداة قوية لتوليد الإيرادات المالية من خلال فرض الضرائب لتمويل التنمية المستدامة.

الآثار المترتبة عن السياسات العامة

٥٠- معدل النمو الاقتصادي الراهن في أفريقيا، البالغ ٣,٢ في المائة، ليس كافيا للقضاء على الفقر أو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فأفريقيا بحاجة إلى تسريع معدل النمو بحيث يبلغ ١٠ في المائة أو أكثر في الفترة من الآن وحتى ٢٠٣٠ وذلك من خلال زيادة مستوى الاستثمار لكي يصل إلى ما يتراوح بين ٣٠ و٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن رفع مستوى الإنتاجية بدرجة ملموسة.

٥١- ويجب على البلدان الأفريقية الشروع في إجراء إصلاحات من شأنها المساعدة على بناء القدرة على الصمود، وزيادة فرص النمو والشمول والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك حاجة لوضع سياسات محددة الأهداف لتعزيز التحول الهيكلي في القارة عن طريق تيسير جهود إعادة توجيه العمالة ورأس المال صوب القطاعات الأكثر إنتاجية. وهذا بدوره سيساعد في تمهيد الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥٢- ولتسريع خطى المنطقة وتعزيز مسارها نحو تحقيق أولوياتها المتمثلة في بلوغ مستوى أعلى من الرخاء والحد من الفقر والتنمية المستدامة، لا بد من تخفيض كبير لمستوى الوفيات النفاسية والقضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم والعمالة. وينبغي أن يقترن ذلك بأنشطة تهدف إلى تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال تحسين الإدارة المالية العامة وتوخي الكفاءة في توزيع النفقات. وثمة حاجة أيضا إلى توسيع نطاق الحيز المالي من خلال تعزيز تعبئة الموارد عبر الارتقاء بكفاءة سياسات الضرائب وإدارتها، وتوسيع القاعدة الضريبية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للأبعاد الجنسانية للضرائب والسياسات المالية.

٥٣- وللحد من مواطن الضعف الناشئة عن الظروف الاقتصادية العالمية، مثل تشديد الأسواق المالية العالمية، وتقلبات أسعار الصرف، وتدفقات رؤوس الأموال إلى خارج القارة، وتقلب أسعار السلع الأساسية، ينبغي للبلدان الأفريقية تعزيز القدرة على التكيف عن طريق اتباع توليفة مناسبة من السياسات المالية، والنقدية، وسياسات أسعار الصرف والسياسات التحوطية بغية الحفاظ على زخم النمو.

٥٤- وبالنظر إلى أن غالبية البلدان الأفريقية تستورد معظم المنتجات المصنعة والزراعية من خارج القارة وأن النسبة الأكبر من التجارة بين البلدان الأفريقية تتركز في الآلات ومعدات النقل، هناك حاجة إلى مزيد من التنويع والتحول الهيكلي من أجل المضي في دعم التصنيع في أفريقيا من خلال التجارة. وهذا يتيح فرصة كبيرة للنهوض بالصناعة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات والاحتياطات الأجنبية والحد من التزامات البلدان إزاء خدمة الديون. كما أن ارتفاع مستويات الديون في القارة يمكن أن يؤثر بشكل خطير على التنمية على المدى البعيد. وبناء على ذلك، تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير لتحسين إدارة الديون للتصدي بكفاءة أكثر للآثار الضارة للنمو التي قد تنشأ من خلال المخاطر وأوجه الغموض المرتبطة بالعملة المحلية وأسعار الفائدة.

٥٥- وقد التزمت البلدان الأفريقية، بموجب أطر مختلفة، بهدف تخصيص ١٥ في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي للصحة، غير أن متوسط الإنفاق على الصحة العامة لم يبلغ هدف الـ ١٠ في المائة. ويتطلب التركيز الكبير على الأهداف المتعلقة بالصحة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ تجديد الاهتمام بتحقيق الهدف المتمثل في كفالة التعجيل بتحسين النتائج الاجتماعية. فقد أدى الإنفاق الكبير الذي تتكبده الأسر المعيشية والنفقات من الأموال الخاصة إلى إفقار الفئات ذات الدخل المنخفض. وبناء على ذلك، يجب أن يكون القدر الأكبر من الإنفاق الصحي موجها نحو الإنفاق المستدام والشامل للجميع بما يتماشى مع الأهداف الإقليمية والدولية. ويمكن تنفيذ أدوات الحماية الاجتماعية لضمان تأمين سبل حصول الفئات ذات الدخل المنخفض على الخدمات الصحية.

٥٦- وتمشيا مع خطة عمل أديس أبابا لعام ٢٠١٥ التي اعتبرت تعبئة الموارد المحلية أنجع السبل لتمويل التنمية المستدامة، ينبغي للسلطات أن تغتنم الفرصة التي يتيحها التحول الحضري السريع في أفريقيا للعمل على تسخير التوسع الحضري كأداة قوية لتوليد الإيرادات الضريبية من خلال فرض الضرائب لتمويل التنمية المستدامة.

المراجع

African Union Commission and Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) (2018). Africa's Dynamics –Growth Jobs and Inequality. Addis Ababa: African Union Commission, Paris: OECD.

Cornia, Giovanni A. (2016). An econometric analysis of the bifurcation of within-country inequality trends in sub-Saharan Africa, 1990-2011. Inequality Project, United Nations Development Project: Regional Bureau for Africa Working Paper Series 4/2016. Available at file:///C:/Users/freelancers/Downloads/RBA_WPS_4_v7.pdf.

Economic Commission for Africa (ECA, 2012). Assessing progress towards the Millennium Development Goals. Ethiopia MDGs report 2012. Available at http://planipolis.iiep.unesco.org/en/2012/assessing-progress-towards-millennium-development-goals-ethiopia-mdgs-report-2012-6105. Addis Ababa, Ethiopia.

_____(2015). *Economic Report on Africa: Industrializing through trade*. Addis Ababa, ECA.

_____(2017a). *Urbanization and Industrialization for Africa's Transformation. Economic Report on Africa*. Addis Ababa, ECA.

_____(2017b*). 2017 Africa Sustainable Development Report: Tracking Progress on Agenda 2063 and the Sustainable Development Goals*. Sales No. E.17.ll.K.5.

_____(2017c). Women's economic empowerment in the changing world of work: challenges and opportunities in Africa. Background Paper for the Ministerial Pre-CSW61 Consultative Meeting, Addis Ababa, 26-27 January 2017.

_____(2018). An empirical assessment of AfCFTA modalities on goods: Key messages. Available at https://www.uneca.org/publications/empirical-assessment-afcfta-modalities-goods.

_____(forthcoming). Economic Report on Africa: Fiscal Policy for Financing Sustainable Development in Africa.

Economic Intelligence Unit (EIU) (2018). EIU database. Available at http://www.eiu.com/. www.eiu.com. Accessed on 16 January 2019.

International Labour Organization (ILO) (2018). *World Employment Social Outlook: Trends for Women – Global Snapshot*. Geneva: ILO.

Research Group on China's Economic Growth (2011). Urbanization, Fiscal Expansion and Economic Growth. (In Chinese with English summary.) *Jingji Yanjiu* (Economic Research Journal), vol. 46, No. 11, pp. 4-20.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (2019). *World Economic Situation and Prospects (WESP) 2019.* United Nations, New York.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2018a). *World Investment Report 2018: Investment and New Industrial Policies*. Sales No. E. 1811.D.4.

_____(2018b). UNCTADStata. Available at http://unctadstat.unctad.org/EN/. Accessed 17 January 2019.

United Nations Development Programme (UNDP) (2016). *African Human Development Report: Accelerating Gender Equality and Women's Empowerment in Africa*. New York: UNDP.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2015). *Education for All 2000–2015: Achievements and Challenges*. Paris: UNESCO.

United Nations Settlements Programme (UN-Habitat) (2016). *Habitat III Regional Report Africa: Transformational Housing and Sustainable Urban Development in Africa*. United Nations.

World Bank, (2018a). *Africa's Pulse No. 18: An analysis of Issues Shaping Africa's Economic Future*. Washington, D.C.: World Bank Group.

_____(2018b). *Africa's Pulse in Five Charts: Boosting Productivity in sub-Saharan Africa: The Role of Human Capital*. Washington, D.C., World Bank Group.

_____(2018c). World development Indicators. Available at http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=World-Development-Indicators . Accessed on 16 January 2019.

World Economic Forum (2018). *The Global Gender Gap Report*. Davos, Switzerland, World Economic Forum.

World Health Organization (WHO) (2018) WHO Global Health Observatory data repository. Available at http://apps.who.int/gho/data/view.main.182?lang=en. Accessed on 24 December 2018.

Zulu, Jack J., Kalkidan Assefa, and Saurabh Sinha (2016). Informal employment and inequality in Africa: the case of Tanzania. Paper presented at the Global Conference on Prosperity, Equality and Sustainability: Perspectives and Policies for the Better World. New Delhi, 1-3 June.